مرسوم اتحادي رقم (57) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة الدنمارك

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة الدنمارك، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 17 مارس 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:
بتـاريخ: 23 / شوال / 1443هـ
الموافق: 24 / مايو / 2022م

اتفاقية
بشأن
المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
مملكة الدنمارك

الإمارات العربية المتحدة ومملكة الدنمارك (ويشار إليهما فيما يلي بـ " الطرفين ")"

استرشادا بعلاقات الصداقة بين الطرفين.

رغبة في تعزيز التعاون الوثيق بين الطرفين واعترافا بالحاجة إلى تيسير أقصى درجة من المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لتحسين فعالية السلطات المختصة لدى الطرفين في التحقيق ومقاضاة الجرائم ومصادرة عائدات الجريمة والإجراءات الناتجة عن ذلك.

وفقا للقوانين النافذة للطرفين المعنيين.

اتفقا على ما يلي:-

المادة 1
نطاق المساعدة

1. على الطرفين بموجب أحكام هذه الاتفاقية منح المساعدة كل للآخر في المسائل الجنائية.

2. لغرض هذه الاتفاقية، يقصد بالمسائل الجنائية التحقيقات، المقاضاة أو الإجراءات المتعلقة بأي جريمة تكون وقت طلب المساعدة، ضمن اختصاص السلطات المختصة لدى الطرف الطالب.

3. يجوز منح المساعدة فيما يتعلق بالجرائم المخالفة لقانون الضرائب، الرسوم الجمركية، مراقبة التبادل النقدي الأجنبي أو مسائل إيرادات أخرى.

4. يجب ان تشتمل المساعدة:

أ. أخذ أدلة أو إفادات من أشخاص بما في ذلك شهود، مجني عليهم، أشخاص متهمين، مدعى عليهم في إجراءات جنائية، خبراء.

ب. تقديم معلومات، مستندات، سجلات ومواد أدلة، معلومات متعلقة بالحسابات المصرفية وحسابات المؤسسات المالية.

ج. تحديد مكان أو هوية أشخاص أو مواد.

د. تبليغ المستندات.

ه. تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.

و. اتخاذ الاجراءات للأشخاص الموقوفين أو غيرهم، لتقديم أدلة أو المساعدة في التحقيقات الجنائية، المقاضاة أو إجراءات لدى الطرف الطالب.

ز. تتبع، تقييد، تجريد، مصادرة وإعادة عائدات و/أو أدوات الجرائم.

ح. معلومات بشأن الاجراءات الجنائية، الإدانات السابقة والعقوبات الموقعة لدى الطرف المطلوب إليه ضد مواطني الطرف الطالب.

ط. مساعدة أخرى يعتبرها الطرف الطالب ضرورية ومتوافقة مع هذه الاتفاقية وكذلك قانون الطرف المطلوب إليه.

5. تطبق هذه الاتفاقية على أحكام المساعدة المتبادلة حصريا بين الطرفين. لا تنشئ أحكام هذه الاتفاقية أي حق من طرف أي شخص عادي في الحصول على أي أدلة، منعها أو استبعادها أو إعاقة تنفيذ أي طلب مساعدة.

المادة 2
تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيين المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 3
عدم التطبيق

1. لا تطبق هذه الاتفاقية على: -

أ. القبض على أي شخص أو توقيفه بقصد تسليمه.

ب. تنفيذ لدى الطرف المطلوب إليه أحكام جنائية وقعت لدى الطرف الطالب باستثناء المدى الذي يسمح به قانون الطرف المطلوب إليه.

ج. نقل أشخاص موقوفين لقضاء عقوبات.

د. نقل إجراءات في مسائل جنائية.

2. لا تخول هذه الاتفاقية أي طرف من القيام بممارسة اختصاص وأداء مهام في أراضي الطرف الآخر تكون مختصة بها حصريا سلطات ذلك الطرف وفقا لقانونه الوطني.

المادة 4
مساعدة أخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أي التزامات قائمة بين الطرفين، وفقا لاتفاقيات أخرى، ترتيبات أو غير ذلك، ولا تمنع الطرفين من تقديم المساعدة لبعضهما البعض وفقا لاتفاقيات أخرى، ترتيبات أو غير ذلك.

المادة 5
السلطة المركزية

1. تعالج السلطات المركزية لدى الطرفين طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقا لهذه الاتفاقية.
2. السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل ولمملكة الدنمارك هي مدير النيابات العامة.
3. يجوز لأي طرف تغيير سلطته المركزية، وفي هذه الحالة، فعليه إخطار الطرف الآخر بالتغيير.

المادة 6
الطلبات

1. يجب ان تكون طلبات المساعدة مكتوبة رسميا.

2. ترسل طلبات المساعدة والمخاطبات عبر القنوات الدبلوماسية لغرض هذه الاتفاقية. في الحالات العاجلة والطارئة يجوز ارسال الطلب عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) أو عبر السلطة المركزية عن طريق وسائل الاتصال العاجلة، بما في ذلك الفاكس أو البريد الإلكتروني، في هذه الحالة يجب تأكيده في خلال ثلاثين (30) يوما بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.

3. يجب ان تشتمل طلبات المساعدة: -

أ. اسم السلطة المختصة التي تجري التحقيق أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بالطلب.
ب. الغرض من الطلب وطبيعة المساعدة المطلوبة.
ج. وصف بطبيعة المسألة الجنائية وحالتها الراهنة، وبيان يحدد الوقائع ذات الصلة والقانون بما في ذلك العقوبة القصوى للجريمة المتعلقة بالطلب.
د. وصف للأدلة، المعلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة.
ه. أسباب وتفاصيل أي إجراء محدد أو طلب يرغب الطرف الطالب في إتباعه.
و. تحديد أي مدي زمني مطلوب خلاله التقييد بالطلب.
ز. أي متطلبات خاصة بالسرية وأسبابها.
ح. معلومات اخري أو تعهد يجوز أن يكون ضروريا وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه أو غيره للتنفيذ المناسب للطلب.

4. يجوز أن تشتمل طلبات المساعدة أيضا - إلى المدى الضروري - على المعلومات الآتية:
أ. هوية، جنسية ومكان الشخص أو الأشخاص موضوع التحقيق أو الإجراءات الجنائية.
ب. هوية ومكان أي شخص مطلوب الحصول على الأدلة منه.
ج. هوية ومكان الشخص المراد تبليغه، علاقة ذلك الشخص بالإجراءات الجنائية، والطريقة المراد تبليغ بها.
د. وصف بالطريقة المراد أخذ أي شهادة بها أو إفادة وتدوينها.
ه. قائمة بالأسئلة التي ستطرح على الشاهد.
و. وصف للمستندات، المحاضر أو مواد أدلة التي ستقدم بالإضافة إلى وصف الشخص المناسب الذي سيطلب منه تقديمها، والي المدى الذي لم ينص فيه على غير ذلك، الشكل الذي يجب أن تقدم به وتوثيقها.
ز. بيان بما إذا كانت الأدلة أو الإفادة المأخوذة على اليمين أو مشفوعة بتأكيد قاطع أو إفادات مطلوبة.
ح. وصف للممتلكات، الموجودات أو مادة متعلقة بالطلب، بما في ذلك موقعها.
ط. أي أمر محكمة يتعلق بالمساعدة المطلوبة وبيان يتعلق بنهائية ذلك الأمر.
ي. قائمة بالأسماء وصفات الأشخاص المفوضين بالحضور عند تنفيذ الطلب.
ك. موقع ووصف المكان المراد تفتيشه وإشارة للمواد المراد ضبطها أو مصادرتها.

ل. معلومات عن المخصصات والمبالغ المستردة التي يحق للشخص المطلوب حضوره لدى الطرف الطالب لغرض الحصول على الأدلة.

5. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية وتوقع رسميا وتختم بواسطة السلطات ذات الصلة.

المادة 7
معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المتضمنة في الطلب غير كافية للتقرير فيه، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية. على الطرف الطالب تقديم تلك المعلومات الإضافية التي يعتبرها الطرف المطلوب إليه ضرورية ليتمكن من الوفاء بالطلب.

المادة 8
رفض المساعدة

1. ترفض المساعدة إذا:

أ. كانت الجريمة المطلوبة جريمة ذات طبيعة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية: -

i. الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة لاي من الطرفين أو أي عضو من اعضاء عائلة ذلك الشخص أو أي عضو في المجلس الاعلى للاتحاد لدولة الامارات العربية المتحدة أو عضو من عائلة ذلك الشخص.

ii. الجرائم الإرهابية.

iii. أي جريمة أخرى لا تعتبر جريمة سياسية بموجب أي اتفاقية دولية، معاهدة أو اتفاق يكون للطرف المطلوب اليه عضوية فيها.

ب. تعلق الطلب بجريمة حصريا بموجب القانون العسكري.

ج. تعلق الطلب بمقاضاة شخص عن جريمة دين بشأنها نهائيا، برئ، عفوا عنه أو قضى مدة العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب إليه أو أي طرف أخر.

د. كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب تقديم المساعدة قد قدم لغرض التحقيق أو مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، جنسه، ديانته، جنسيته أو آرائه السياسية، أو أن ذلك الشخص سيتضرر من طلب المساعدة لأي من تلك الأسباب.

ه. كان من شأن تقديم المساعدة الإضرار بالسيادة، الأمن، النظام العام أو مصالح جوهرية للطرف المطلوب إليه.

2. يجوز للطرف المطلوب اليه رفض المساعدة إذا: -

أ. كان الفعل أو الامتناع المدعى بهما المتعلق بالطلب، لا يشكلان جريمة إذا وقعا ضمن اختصاص الطرف المطلوب إليه.

ب. تعلق الطلب بجريمة موضوع تحقيق أو إجراء أو أن حكم نهائي قد صدر بشأن تلك الجريمة لدى الطرف المطلوب إليه بموجب اختصاصه.

ج. كان من شأن تنفيذ الطلب التعارض مع القانون الوطني للطرف المطلوب إليه.

3. لا يجوز رفض الطلب حصريا بسبب سرية المصارف والمؤسسات المالية المماثلة أو أن الجريمة تعتبر أيضا متصلة بمسائل مالية.

4. قبل رفض الطلب، على الطرف المطلوب إليه مراعاة ما إذا كانت المساعدة يجوز ان تمنح وفقا لشروط معينة.

5. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة وفقا للأحوال والشروط المطلوبة بموجب البند 4 من هذه المادة، فعليه التقيد بتلك الأحوال والشروط.

6. إذا رفض الطرف المطلوب إليه المساعدة، فعليه إخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء- بأسباب الرفض.

المادة 9
تنفيذ الطلبات

1. تنفذ طلبات المساعدة -من غير إبطاء- بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه وفقا لقانون ذلك الطرف، وإلى المدى الذي يسمح به ذلك القانون، على النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب.

2. يجوز للطرف المطلوب اليه السماح للأشخاص المحددين في طلب المساعدة القانونية حضور تنفيذ الطلب شريطة ألا يتعارض مع قانونه الوطني. ولهذه الغاية، على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بتاريخ ومكان تنفيذ طلب المساعدة. يجوز للأشخاص المسموح لهم الطلب من السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب الية، النظر في امكانية تقديم أسئلة محددة تتعلق بإجراءات المساعدة.

3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بظروف تكون معلومة لدى الطرف المطلوب إليه والتي من المحتمل أن تسبب تأخيرا جديا في تنفيذ الطلب.

4. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان من شأن التنفيذ الفوري التعارض مع أي مسائل جنائية جارية لدى الطرف المطلوب إليه. يجوز كذلك للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم المستندات إذا كانت تلك المستندات مطلوبة لإجراءات مدنية لذلك الطرف. في تلك الحالة، على الطرف المطلوب إليه - بناء على طلب - تقديم نسخ مصدقة عن المستندات.

5. قبل تأجيل تنفيذ الطلب، على الطرف المطلوب إليه اعتبار ما إذا كانت المساعدة يجوز أن تمنح مراعاة لشروط معينة.

6. إذا تم تأجل المساعدة فعلي الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بأسباب التأجيل من غير إبطاء.

المادة 10
إعادة المواد الى الطرف المطلوب إليه

على الطرف الطالب إعادة المواد المقدمة بموجب هذه الاتفاقية إذا لم تكن هناك حاجة إليها بعد للمسألة الجنائية المتعلقة بالطلب إذا طلب الطرف المطلوب إليه ذلك.

المادة 11
السرية وقيود الاستخدام

1. على الطرف المطلوب إليه بذل أقصى ما في وسعه للحفاظ على سرية طلب المساعدة، محتويات الطلب ومستنداته الداعمة، وأي إجراء اتخذ بموجبه. إذا كان تنفيذ الطلب غير

ممكن دون إخلال بالسرية، فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك قبل تنفيذ الطلب، وعلى الطرف الطالب أن يشير ما إذا كان يرغب في تنفيذ الطلب برغم ذلك.

2. على الطرف الطالب بذل أقصى ما في وسعه للحفاظ على سرية المعلومات والأدلة المقدمة من الطرف المطلوب إليه، باستثناء المدى الذي تكون فيه هناك حاجة إلى الأدلة والمعلومات في مسائل جنائية تتعلق بالطلب وغير ذلك بما يفوضه الطرف المطلوب إليه.

3. على الطرف الطالب بذل أقصى ما في وسعه لضمان حماية المعلومات أو الأدلة ضد الفقدان، الاستخدام غير المصرح به، التعديل، الكشف أو سوء الاستخدام.

4. على الطرف الطالب الالتزام بعدم استخدام المعلومات أو الأدلة المتحصلة أو أي شيء متحصل عنها لأي أغراض أخرى غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب إليه.

المادة 12
تبليغ المستندات

1. على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى الذي يسمح به قانونه تنفيذ طلبات تبليغ المستندات المتعلقة بمسألة جنائية.

2. يقدم إلى الطرف المطلوب إليه طلب يستلزم تبليغ بحضور أشخاص بما في ذلك شهود، مجني عليهم، أشخاص متهمين، مدعى عليهم في إجراءات جنائية، خبراء لدى الطرف الطالب في خلال مدة معقولة قبل الحضور المقرر.

3. على الطرف المطلوب إليه، بعد تنفيذ التبليغ، تقديم إثبات موثق إلى الطرف الطالب بالتبليغ يحمل توقيعا أو خاتما لدى السلطة التي نفذت التبليغ، مع الاشارة الى تاريخ، وقت، مكان وطريقة التسليم بالإضافة الى الشخص الذي سلمت اليه المستندات. إذا لم ينفذ التبليغ، فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار- من غير إبطاء – الطرف الطالب وتبليغه بأسباب فشله في التبليغ.

4. لا يكون الشخص الذي يفشل في التقيد بأي إجراء بلغ به/ بها عرضة لأي عقوبة أو إجراء قسري وفقا لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المادة 13
أخذ الأدلة أو الإفادات من الأشخاص

1. على الطرف المطلوب إليه، وفقا لقانونه الوطني، أخذ إفادات من الشهود، المجني عليهم، المشتبه بهم والمدعى عليهم، الخبراء أو أشخاص آخرين وكذلك الحصول على المحاضر، المستندات وأي أدله أخرى مشار إليها في طلب المساعدة القانونية وإرسالها الى الطرف الطالب.

2. يجوز للشخص المطلوب أخذ أدلة منه / الاستماع إليه/ استجوابه لدى الطرف المطلوب إليه وفقا لطلب بموجب هذه المادة رفض تقديم ادله أو إفادات إذا نص على ذلك قانون الطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.

3. إذا ادعى أي شخص لدى الطرف المطلوب إليه بحق أو التزام برفض تقديم أدلة بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى الطرف الطالب - بناء على طلب - تقديم شهادة للطرف المطلوب إليه بوجود ذلك الحق. في حالة عدم وجود أدلة خلاف ذلك، تعد الشهادة كافية على المسائل التي تضمنتها.

4. لأغراض هذه المادة، يشتمل أخذ الأدلة تقديم مستندات أو مواد أخرى.

المادة 14
اتخاذ إجراءات للأشخاص الموقوفين لتقديم الأدلة أو المساعدة

1. إذا لم يكن الاستماع عبر المؤتمرات المتلفزة ممكنا، يجوز نقل الشخص الموقوف مؤقتا لدى الطرف المطلوب اليه، بناء على طلب الطرف الطالب لذلك الطرف لتقديم أدلة أو المساعدة في إجراءات جنائية لدى ذلك الطرف.

2. على الطرف المطلوب إليه نقل شخص موقوف إلى الطرف الطالب حصريا إذا:

أ. وافق الشخص على النقل بإرادته.

ب. وافق الطرف الطالب على التقيد بأي شروط محدده بواسطة الطرف المطلوب إليه متعلقة بتوقيف أو سلامة الشخص الذي سينقل.

ج. لا يتعارض مع تحقيقات أو مقاضاة جنائية جارية لدى الطرف المطلوب إليه والتي يكون ذلك الشخص طرف فيها.

3. إذا أخطر الطرف المطلوب إليه الطرف الطالب أن الشخص المنقول غير مطلوب توقيفه بعد الان يفرج عن ذلك الشخص ويعامل كشخص موجود لدى الطرف الطالب بموجب طلب يلتمس فيه حضور ذلك الشخص.
4. على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول موقوفا إلى الطرف المطلوب إليه خلال ثلاثون (30) يوما من تاريخ حضور الشخص المذكور لدى الطرف الطالب أو أي مدة زمنية أخرى يجوز أن يتفق عليها الطرفان.
5. تخصم عن الشخص الموقوف المنقول المدة التي قضاها موقوفا لدى الطرف الطالب من تنفيذ العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب اليه.
6. لا يعرض الشخص الموقوف الذي لا يوافق على تقديم أدلة أو مساعدة في إجراءات جنائية لدى الطرف الطالب لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك وفقا لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المادة 15
وجود أشخاص آخرين لتقديم أدلة أو مساعدة

1. يجوز للطرف الطالب طلب مساعدة الطرف المطلوب إليه في دعوة شخص غير الشخص الذي تنطبق عليه المادة 14 من هذه الاتفاقية لتقديم أدلة أو تقديم مساعدة لدى الطرف الطالب. يتعهد الطرف الطالب باتخاذ ترتيبات كافية لسلامة ذلك الشخص.

2. على الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص وإخطار الطرف الطالب من غير إبطاء. برد الشخص. إذا وافق الشخص، فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل الطلب.

3. لا يعرض الشخص الذي لا يوافق على تقديم أدلة أو تقديم مساعدة لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك وفقا لقانون الطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.

المادة 16
المؤتمرات التلفزة

لغرض هذه الاتفاقية يجوز للطرفين الموافقة على استخدام الفيديو المباشر أو جميع روابط البث التلفزيونية المباشرة أو غيرها من وسائل الاتصال المناسبة وفقا لقوانين وإجراءات كلا الطرفين إذا كان من شأن ذلك تحقيق مقاصد العدالة.

المادة 17
النقل بالعبور للأشخاص الموقوفين

1. يجوز لطرف، بموجب قوانينه الوطنية، السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه لشخص موقوف مطلوب حضوره بواسطة الطرف الأخر الطالب لذلك النقل بالعبور.
2. الطرف الذي يتم النقل بالعبور من خلاله، مراعاة لقوانينه الوطنية، له السلطة والالتزام باتخاذ الترتيبات الضرورية للإبقاء على الشخص موقوفا خلال النقل بالعبور.

المادة 18
مبدأ تخصيص التسليم

1. مراعاة للبند 2 من هذه المادة، عندما يكون شخص لدى الطرف الطالب وفقا لطلب مقدم بموجب المادتين 14 و15 من هذه الاتفاقية:
   أ. لا يوقف الشخص، يقاضى أو تقيد حريته الشخصية لدى الطرف الطالب عن أي جريمة جنائية سابقة لمغادرته/ مغادرتها الطرف المطلوب إليه.
   ب. لا يلزم الشخص دون موافقته / موافقتها بتقديم أدلة عن أي إجراءات جنائية أو يساعد في أي تحقيق جنائي غير المسألة الجنائية المتعلقة بالطلب.
2. يتوقف تطبيق البند 1 من هذه المادة إذا كان ذلك الشخص حرا ولم يغادر الطرف الطالب خلال ثلاثون (30) يوما بعد اخطاره/ اخطارها رسميا بأن وجوده / وجودها غير لازم أو غادر ثم عاد.
3. لا يكون الشخص الذي يوافق على الادلاء بأدلة بموجب المادتين 14 أو 15 من هذه الاتفاقية عرضة للمقاضاة بناء على إفادته / إفادتها باستثناء شهادة الزور أو ازدراء المحكمة.

المادة 19
تقديم المستندات المتاحة للعامة والمحاضر الأخرى

1. على الطرف المطلوب إليه، بناء على طلب – تزويد الطرف الطالب بنسخ عن المستندات المتاحة للعامة أو المحاضر.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه بناء على طلب، مراعاة لقانونه الوطني، تقديم إلى الطرف الطالب نسخ عن أي مستندات أو محاضر في حيازة مصالح حكومية ووكالات غير متاحة للعامة.

المادة 20
التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب إليه، الى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني، تنفيذ الطلبات المقدمة بشأن مسألة جنائية لدى الطرف الطالب للتفتيش والضبط.
2. على السلطة ذات الصلة لدى الطرف المطلوب إليه التي نفذت طلب التفتيش والضبط تقديم تلك المعلومات على الشكل الذي يجوز أن يكون مطلوبا بواسطة الطرف الطالب.
3. على الطرف المطلوب إليه تقديم تلك المعلومات التي قد يطلبها الطرف الطالب المتعلقة بنتيجة أي تفتيش، مكان وظروف الضبط والحفظ اللاحق للمادة المضبوطة.
4. يلتزم الطرف الطالب بأي شروط مطلوبة بواسطة الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بأي مادة مضبوطة سلمت إلى الطرف الطالب.

المادة 21
عائدات وأدوات الجرائم

1. على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب، السعي للتحقق ما إذا كانت أي عائدات و/أو أدواته الجرائم موجودة ضمن اختصاصه وإخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته. عند تقديم الطلب، على الطرف الطالب إخطار الطرف المطلوب إليه بالأسس التي بنى عليها اعتقاده أن عائدات و / أو أدوات الجرائم يجوز أن تكون موجودة ضمن اختصاص الاخير.
2. وفقا للبند 1 من هذه المادة، إذا وجدت عائدات و / أو أدوات الجرائم مشتبه بها فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات التي يسمح بها قانونه لمنع أي تعامل فيه، نقل أو التصرف في تلك العائدات المشتبه بها و/ أو أدوات الجرائم عالقة للفصل النهائي فيما يتعلق بتلك العائدات بواسطة محكمة لدى الطرف الطالب.
3. على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى الذي يسمح به قانونه، تنفيذ أمر نهائي بتجريد أو مصادرة عائدات و / أو أدوات الجرائم الصادر من محكمة لدى الطرف الطالب.

4. في تطبيق هذه المادة، يجب مراعاة حقوق الغير حسني النية بموجب قانون الطرف المطلوب إليه. في حالة وجود ادعاء من الغير، فعلى الطرف المطلوب إليه تمثيل مصالح الطرف الطالب في السعي للاحتفاظ بعائدات و/ أو أدوات الجرائم إلى حين صدور قرار نهائي من محكمة مختصة لدى الطرف الطالب.
5. على الطرف المطلوب إليه إعادة عائدات و / أو عائدات الجرائم المشار اليها في البند 3 من هذه المادة، أو قيمة العائدات و / أو الأدوات إلى الطرف الطالب، إلى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية ووفقا لتلك الشروط التي يعتبرها مناسبة.
6. لغرض هذه المادة، يقصد بالعائدات أي أموال تحصلت من أو تم الحصول عليها، مباشرة أو غير مباشرة عبر ارتكاب جريمة جنائية.

المادة 22
النفقات

1. ما لم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية، على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتمثيل مصالح الطرف الطالب في جميع الإجراءات الناشئة عن طلب المساعدة وغير ذلك.
2. على الطرف المطلوب إليه تحمل تكلفة تنفيذ طلب المساعدة على أن يتحمل الطرف الطالب:
    1. نفقات السفر والإقامة وأي مخصصات أخرى للشخص الذي يقدم مساعدة وفقا لطلب بموجب المادة 14 أو 15من هذه الاتفاقية.
    2. مصاريف ونفقات الخبراء وترجمة المستندات.
3. في حالة إذ ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان لتقرير الشروط والأحوال التي يجوز تقديم المساعدة في ضوئها.

المادة 23
التوافق مع الاتفاقيات الأخرى

لا تعفي المساعدة والإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أي طرف من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى نافذة.

المادة 24
تسوية المنازعات

تسوي أي منازعة ينشأ عن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق.

المادة 25
التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ويتم تبادل وثائق التصديق.
2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة متبادلة بين الطرفين، وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
4. يجوز لأي طرف انهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر من تاريخ الإخطار المقدم. ومع ذلك، تظل الإجراءات التي بدء فيها قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية لحين انتهائها.
5. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد دخولها حيز النفاذ حتى ولو كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل دخولها حيز النفاذ.

إشهادا بذلك فإن الموقعين أدناه، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغات العربية والدنماركية والانجليزية، جميع هذه النصوص متساوية في الحجية. وفي حالة أي اختلاف في تفسيرها يسري النص الإنجليزي.

حررت في أبوظبي هذا اليوم 17 من شهر مارس سنة 2022.

ع/ الإمارات العربية المتحدة

ع/ مملكة الدنمارك

TREATY

ON

MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

BETWEEN

THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE KINGDOM OF DENMARK

The United Arab Emirates and the Kingdom of Denmark (hereinafter referred to as "The Parties";

Guided by the friendly relations between the Parties;

Desiring to strengthen the close cooperation between the Parties and recognizing the need to facilitate the widest measure of Mutual Legal Assistance in Criminal Matters by improving the effectiveness of the competent authorities of the Parties in the investigation and prosecution of crimes, and the confiscation of criminal proceeds and resulting proceedings;

Pursuant to the prevailing laws of the respective Parties.

HAVE AGREED as follows:

Article 1
Scope of assistance

1. The Parties shall, in accordance with the provisions of this Treaty, grant each other assistance in criminal matters.
2. For the purpose of this Treaty, criminal matters mean investigations, prosecutions or proceedings in relation to any offence which at the time of the request for assistance, falls within the jurisdiction of the competent authorities of the Requesting Party.
3. Assistance may be granted in connection with offences against a law related to taxation, customs duties, foreign exchange control or other revenue matters.
4. Assistance shall include:

a. Taking evidence or statements from persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings, experts;

b. Providing information, documents, records and items of evidence, information related to bank accounts and financial institution accounts;

c. Locating or identifying persons or items;

d. Serving documents;

e. Executing requests of search and seizure;

f. Making arrangements for persons in custody or others, to give evidence or assist in criminal investigations, prosecutions, or proceedings in the Requesting Party,

g. Tracing, restraining, forfeiting, confiscating and returning the proceeds and/or instrumentalities of crimes;

h. Information on criminal proceedings, previous convictions and sentences imposed in the Requested Party against citizens of the Requesting Party; and

i. Other assistance deemed necessary by the Requesting Party and consistent with this Treaty as well as the law of the Requested Party.

5. This Treaty applies solely to the provisions of mutual assistance between the Parties. The provisions of this Treaty shall not create any right on the part of any private person to obtain, suppress or exclude any evidence or to impede the execution of any request of assistance.

Article 2

Exchange of information

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Treaty.

Article 3

Non-Application

1. This Treaty shall not apply to:

a. The arrest or detention of any person with a view to the extradition of that person;

b. The enforcement in the Requested Party of criminal judgments imposed in the Requesting Party expect to the extent permitted by the law of the Requested Party;

c. The transfer of persons in custody to serve sentences; and

d. The transfer of proceedings in criminal matters

2. Nothing in this Treaty entitles any Party to undertake in the territory of the other Party the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved exclusively for the authorities of that other Party by its national law.

Article 4

Other assistance

This Treaty shall not affect any existing obligations between the Parties, whether pursuant to other agreements, arrangements, or otherwise, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other agreements, arrangement, or otherwise.

Article 5

Central Authority

1. The Central Authorities of the Parties shall process requests for mutual legal assistance pursuant to this Treaty.
2. The Central Authority for the United Arab Emirates is the Ministry of Justice and for the Kingdom of Denmark is the Director of Public Prosecutions.
3. Either Party may change its Central Authority in which case, it shall notify the other Party of the change.

Article 6

Requests

1. Requests for assistance shall be formally made in writing.
2. Requests for assistance and communications shall be addressed through diplomatic channels, for the purpose of this Treaty. In urgent and in emergency cases, a request may be transmitted through the International Criminal Police Organization (Interpol) or through the central authority by expedited means of communication, including fax or e-mail, in this case it shall be confirmed within thirty (30) days by a formal request through diplomatic channels.
3. Requests for assistance shall include:
   a. The name of the competent authority conducting the investigation or criminal proceedings to which the request relates;
   b. The purpose of the request and the nature of the assistance sought;
   c. A description of the nature of the criminal matter and its current status, and a statement setting out a summary of the relevant facts and law, including the maximum penalty for the offence to which the request relates;
   d. a description of the evidence, information or other assistance sought;

e. the reasons for and details of any particular procedure or requirement that the Requesting Party wishes to be followed;

f. specification of any time limit within which compliance with the request is desired;

g. any special requirements for confidentiality and the reasons for it;

h. such other information or undertaking as may be under the national law of the Requested Party or otherwise necessary for the proper execution request

4. Requests for assistance may also, to the extent necessary, contain the following information:

a. The identity, nationality and location of the person or persons who are the subject of the investigation or criminal proceedings;

b. The identity and location of any person from whom evidence is sought;

c. The identity and location of a person to be served, that person's relationship to the criminal proceedings, and the manner in which service is to be made;

d. A description of the manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded;

e. A list of questions to be asked of a witness;

f. A description of the documents, records or items of evidence to be produced as well as a description of the appropriate person to be asked to produce them and, to the extent not otherwise provided for, the form in which they should be produced and authenticated;

g. A statement as to whether sworn or affirmed evidence or statements are required;

h. A descriptions of the property, asset or article to which the request relates; including its location;

i. Any court order relating to the assistance requested and a statement relating to the finality of that order;

j. The list of the names and capacities of the persons to be authorised to be present at the execution of the request;

k. The location and description of the place to be searched and the indication of the items to be seized or confiscated;

l. Information as to the allowances and reimbursements to which is entitled the person who is requested to appear in the Requesting Party for the purpose of taking evidence.

5. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or English language and shall be officially signed and stamped by the relevant authorities.

Article 7

Additional information

If the Requested Party considers that the information contained in the request is not sufficient to enable the request to be dealt with, the Requested Party may request additional information. The Requesting Party shall supply such additional information as the Requested Party considers necessary to enable the request to be fulfilled.

Article 8

Refusal of assistance

1. Assistance shall be refused if:

   a. The offence for which it is requested is an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:

      i. assault on the President or his Deputy or Head of Government of either Party or any member of such a person's family or any member of the Supreme Council of the State of the United Arab Emirates or of a Member of such a person's family;

      ii. Terrorist offences;

      iii. Any other offence not considered as a political offence under any international treaty, convention or agreement to which the Requested Party adhere;

   b. The request relates to an offence only under military law;

   c. The request relates to the prosecution of a person for an offence in respect of which the person has been finally convicted, acquitted, pardoned or has served the sentence imposed in the Requested Party or any other party;

   d. Are substantial grounds for believing that the request for assistance has been made or the purpose of investigating, prosecuting or punishing a person on account of that person's race, sex, religion, nationality or political opinions, or that the request for assistance will result in that person being prejudiced for any of those reasons;

e. The provision of the assistance would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the Requested Party.

2. The Requested Party may refuse assistance if:
   a. The act or omission alleged to constitute the offence to which the request relates, would not, if they had taken place within the jurisdiction of the Requested Party, have constituted an offence;

   b. The request relates to an offence, which is subject to investigation or proceeding, or a final judgment has been rendered in respect of that offence, in the requested Party under its own jurisdiction;

   c. The execution of the request would be contrary to the national law of the Requested Party.

3. Assistance may not be refused solely on the ground of secrecy of banks and similar financial institutions or that the offence is also considered to involve fiscal matters.

4. Before refusing a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

5. If the Requesting Party accepts assistance subject to the terms and conditions required under paragraph 4 of this Article, it shall comply with such terms and conditions.

6. If the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of refusal.

Article 9

Execution of requests

1. Requests for assistance shall be executed promptly by the competent authorities of the Requested Party in accordance with the law of that Party and, to the extent that law permits, in the manner requested by the Requesting Party.

2. Provided it is not contrary to its domestic law, the Requested Party may authorize the persons specified in the request for legal assistance to be present to the execution of the same. To this end, the Requested Party shall promptly inform the Requesting State on the date and place of execution of the request for assistance. The persons who have been authorized may request the competent authority of the Requested Party to consider the possibility to submit specific questions referred to the assistance procedures.

3. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of circumstances, when they become known to the Requested Party, which are likely to cause a significant delay in the execution of the request.

4. The Requested Party may postpone the execution of the request if its immediate execution would interfere with any ongoing criminal matters in the Requested Party. The Requested Party may also postpone the delivery of documents if such documents are required for civil proceedings in that Party, in which case the Requested Party shall, upon request, provide certified copies of documents.

5. Before postponing the execution of a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

6. If the Requested Party postpones assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of postponement.

Article 10

Return of material to the requested party

When required by the Requested Party, the Requesting Party shall return material provided under this Treaty when it is no longer needed for the criminal matter to which the request relates.

Article 11

Confidentiality and limitation on use

1. The Requested Party shall use its best efforts to keep confidential a request for assistance, the contents of the request and its supporting documentation, and any action taken pursuant to the request. If the request cannot be executed without breaching confidentiality, the Requested Party shall so inform the Requesting Party before executing the request, and the Requesting Party shall advise whether it nevertheless wishes the request to be executed.

2. The Requesting Party shall use its best efforts to keep confidential the information and evidence provided by the Requested Party, expect to the extent that the evidence and information is needed for the criminal matters to which the request relates and where otherwise authorized by the Requested Party.

3. The Requesting Party shall use its best efforts to ensure that the information or evidence is protected against loss, unauthorized access, modification, disclosure or misuse.

4. The Requesting Party is obligated not to use the information or evidence obtained, or anything derived therefrom, for purposes other than those stated in a request without the prior consent of the Requested Party.

Article 12

Service of documents

1. The Requested Party shall, to the extent its law permits, carry out requests for the service of documents in respect of a criminal matter.

2. A request for service of summons requiring the appearance of persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings, experts, in the Requesting Party shall be made to the Requested Party within a reasonable time before the scheduled appearance.

3. The Requested Party, after having effected service, shall provide the Requesting State with an attestation of proof of service bearing the signature or stamp of the Authority that effected service, and indicating the date, time, place and modalities of delivery, as well as the person to which the documents have been delivered. If service is not affected, the Requested State shall inform promptly the Requesting State and communicate the reasons of failure to serve.

4. A person who fails to comply with any process served on him or her shall not thereby be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 13

Taking of evidence or statements from persons

1. The Requested Party, in compliance with its domestic law, shall take statements from witnesses, victims, suspects and defendants, experts, or other persons, and shall also obtain records, documents and any other evidence indicated in the request for legal assistance, and shall transmit them to the Requesting Party.

2. A person from whom evidence is to be taken/to be heard/to be questioned in the Requested Party – pursuant to a request under this Article may decline to give evidence or statements where the law of the Requested Party or that of the Requesting Party so provides.

3. If any person in the Requested Party claims that there is a right or obligation to decline to give evidence under the law of the Requesting Party, the Requesting Party shall, upon request, provide a certificate to the Requested Party as to the existence of that right. In the absence of evidence to the contrary, the certificate shall be sufficient of the matters stated in it.

4. For the purposes of this Article, the taking of evidence includes the production of documents or other material.

Article 14

Making arrangements for Persons in custody to give evidence or assistance

1. When videoconference is not possible, a person in custody in the Requested Party may, at the request of the Requesting Party, be temporarily transferred to that Party to give evidence or to assist in criminal proceedings in that Party.
2. The Requested Party shall transfer a person in custody to the Requesting Party only if:
   a. The person freely consent to the transfer;
   b. The Requesting Party agrees to comply with any conditions specified by the Requested Party relating to the custody or security of the person the be transferred;
   c. It does not interfere with investigations or criminal prosecutions that are being carried out in the Requested Party, in which said person had to take part;
3. Where the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be released and be treated as a person present in the Requesting Party pursuant to a request seeking that person's attendance.
4. The Requesting Party shall return the person transferred in custody to the Requested Party within thirty (30) days, from the date of the said person's presence in the Requesting Party, or any other period of time as may be agreed on by the Parties.
5. A person in custody who is transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the Requested Party for the time spent in custody in the Requesting Party.
6. A person in custody who does not consent to give evidence or to assist in criminal proceedings in the Requesting Party shall not by reason thereof, be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 15

Availability of other persons to give evidence or assistance

1. The Requesting Party may request the assistance of the Requested Party in inviting a person, not being a person to whom Article 14 of this Treaty applies, to give evidence or provide assistance in the Requesting Party. The Requesting Party shall undertake to make satisfactory arrangements for the safety of such person.
2. The Requested Party shall invite the person and promptly inform the Requesting Party of the person's response. If the person consents, the Requested Party shall take all necessary steps to facilitate the request.

3. A person who does not consent to give evidence or to provide assistance under this Article shall not by reason thereof be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 16

Video conference

For the purpose of this Treaty, the Parties may agree for the use of live video or all live television links or other appropriate communication facilities in accordance with the laws and procedures of both Parties if it is expedient and in the interests of justice.

Article 17

Transit of persons in custody

1. A Party may, subject to its national laws, authorize the transit through its territory of a person in custody whose appearance has been requested by the other Party requesting for such transit.

2. The Party where the transit takes place shall, subject to its national laws, have the authority and obligation to make the necessary arrangements for keeping the person in custody during transit.

Article 18

Rule of speciality

1. Subject to paragraph 2 of this article, where a person is in the Requesting Party pursuant to a request made under Articles 14 and 15 of this Treaty:

   a. the person cannot be detained, prosecuted or restricted in his personal liberty in the Requesting Party for any criminal offence which preceded his or her departure from the Requested Party;

   b. the person shall not, without his or her consent, be required to give evidence in any criminal proceedings or to assist in any criminal investigation other than the criminal matter to which the request relates.

2. Paragraph 1 of this Article ceases to apply if that person, being free to leave, has not left the Requesting Party within a period of thirty (30) days after he or she has been officially notified that his or her presence is no longer required or, having left, has returned.

3. A person who consents to give evidence pursuant to Articles 14 or 15 of this Treaty shall not be subject to prosecution based on his or her testimony, except for perjury or contempt of court.

Article 19

Provision of publicly available documents and other records

1. The Requested Party shall, upon request, provide the Requesting party with copies of publicly available documents or records.

2. The Requested Party may, upon request, subject to its national law, provide the Requesting Party with copies of any documents or records in the possession of government departments and agencies that are not publicly available.

Article 20

Search and seizure

1. The Requested Party shall, to the extent its national law permits, carry out requests made in respect of a criminal matter in the Requesting Party for search and seizure.

2. The relevant authority of the Requested Party that had executed a request for search and seizure shall provide such information in the form as may be required by the Requesting Party.

3. The Requested Party shall provide such information as may be required by the Requesting Party concerning the result of any search, the place and circumstances of seizure and the subsequent custody of the material seized.

4. The Requesting Party shall observe any conditions required by the Requested Party in relation to any seized material which is delivered to the Requesting Party.

Article 21

Proceeds and instrumentalities of crimes

1. The Requested Party shall, upon request, endeavor to ascertain whether any proceeds and/or instrumentalities of crimes are located within its jurisdiction and shall notify the Requesting Party of the results of its inquiries. In making the request, the Requesting Party shall notify the Requested Party of the basis of its belief that such proceeds and/or instrumentalities of crimes may be located in the latter's jurisdiction.

2. Where, pursuant to paragraph 1 of this Article, suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes are found, the Requested Party shall take such measures as are permitted by its law to prevent any dealing in, transfer or disposal of, those suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes, pending a final determination in respect of those proceeds by a court of the Requesting Party.

3. The Requested Party shall, to the extent its law permits, give effect to a final order forfeiting or confiscating the proceeds and/ or instrumentalities of crimes made by a court of the Requesting Party.

4. In the application of this Article, the rights of bona fide third party shall be respected under the law of the Requested Party. Where there is a claim from a third party, the Requested Party shall represent the interests of the Requesting Party in seeking to retain the proceeds and/or instrumentalities of crimes until a final determination by a competent court in the Requesting Party.

5. The Requested Party shall return the proceeds and/or instrumentalities of crimes referred to in paragraph 3 of this Article, or the value of the proceeds and/or instrumentalities, to the Requesting Party, to the extent permitted by its national laws and upon such terms as it deems appropriate.

6. For the purpose of this Article proceeds mean any funds derived from or obtained, directly or indirectly, through the commission of criminal offence.

Article 22

Expenses

1. Unless otherwise provided in this Treaty, the Requested Party shall make all necessary arrangements for the representation of the Requesting Party in all proceedings arising out of a request for assistance and shall otherwise represent the interests of the Requesting Party.

2. The Requested Party shall meet the cost of fulfilling the request for assistance except that the Requesting Party shall bear:

    1. the travel and accommodation expenses and any other allowances of a person who provides assistance pursuant to a request under Article 14 or 15 of this Treaty;

    2. fees and expenses of experts and the translation of documents.

3. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the assistance can be provided.

Article 23

Compatibility with other treaties

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising out from other international Treaties applicable.

Article 24

Settlement of disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

Article 25

Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Treaty is subject to ratification, the instruments of ratification shall be exchanged.
2. This Treaty shall enter into force on the thirtieth (30) day after the date of the exchange of the instruments of ratification.
3. This Treaty may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.
4. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shali take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Treaty until conclusion therein.
5. This Treaty shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Treaty in two original texts, in the Arabic, Danish and English languages, all texts being equally authentic. If there is any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

DONE at AbuDhabi this 17th day of March 2022

FOR
THE UNITED ARAB EMIRATES

FOR
THE KINGDOM OF DEMARK

TRAKTAT
OM
GENSIDIG RETSHJÆLP I STRAFFESAGER
MELLEM
DE FORENEDE ARABISKE EMIRATER
OG
KONGERIGET DANMARK

De Forenede Arabiske Emirater og Kongeriget Danmark (herefter benævnt "Parterne"), som

Er guidet af de venskabelige bånd, der eksisterer mellem Parterne, og

Ønsker at styrke det tætte samarbejde mellem Parterne og anerkender, at det er nødvendigt at skabe grundlag for størst mulig gensidig retshjælp i straffesager ved at forbedre effektiviteten for Parternes kompetente myndigheder i forhold til efterforskning og retsforfølgning af forbrydelser og konfiskation af udbytte fra strafbare forhold og sager i forbindelse hermed,

I overensstemmelse med Parternes gældende lovgivning,

ER BLEVET ENIGE om følgende:

Artikel 1
Retshjælpens omfang

1. Parterne skal i overensstemmelse med denne Traktats bestemmelser yde retshjælp til hinanden i straffesager.
2. I denne Traktat skal straffesager forstås som efterforskning, retsforfølgning eller retssager i relation til enhver lovovertrædelse, som på anmodningstidspunktet hører ind under den Begærende Parts kompetente myndigheders straffemyndighed.
3. Der kan ydes retshjælp i forbindelse med overtrædelse af love vedrørende skatter, afgifter, told, valutakontrol og andre statsindtægter.
4. Retshjælpen omfatter:
   a. Optagelse af bevis eller forklaringer fra personer, herunder vidner, ofre, tiltalte, anklagede i straffesager, sagkyndige,

b. Levering af oplysninger, dokumenter, sagsakter og bevismateriale, oplysninger vedrørende konti hos banker og finansielle insitutioner,

c. Lokalisering eller identificering af personer og effekter,

d. Forkyndelse af dokumenter,

e. Udførelse af anmodninger om ransagning og beslaglæggelse,

f. Iværksættelse af foranstaltninger med henblik på, at frihedsberøvede personer eller andre kan afgive forklaring eller bistå i forbindelse med strafferetlig efterforskning og retsforfølgning samt straffesager i den Begærende Part,

g. Opsporing, beslaglæggelse, inddragelse, konfiskation og tilbagelevering af udbytte fra strafbare forhold og/eller herved anvendte genstande,

h. Oplysninger om straffesager, tidligere domme og straffe afsagt i den Anmodede Part mod den Begærende Parts statsborgere samt

i. Øvrig bistand, der skønnes nødvendig af den Begærende Part og er i overensstemmelse med denne Traktat samt den Anmodede Parts lovgivning.

5. Denne Traktat finder alene anvendelse på bestemmelser om gensidig retshjælp mellem Parterne. Bestemmelserne i denne Traktat giver ikke privatpersoner ret til at indhente, undertrykke eller udelukke bevismateriale eller hindre, at en anmodning om retshjælp udføres.

Artikel 2

Udveksling af oplysninger

Parterne kan udveksle oplysninger vedrørende den til enhver tid gældende lovgivning og retslige praksis i deres respektive lande vedrørende denne Traktats implementering.

Artikel 3

Undtagne områder

1. Denne Traktat finder ikke anvendelse på:

a. Anholdelse eller tilbageholdelse af personer med henblik på udlevering,

b. Fuldbyrdelse i den Anmodede Part af straffedomme afsagt i den Begærende Part, bortset fra i det omfang dette er tilladt i henhold til den Anmodede Parts lovgivning,

c. Overgivelse af frihedsberøvede personer til afsoning af domme og

d. Overførsel af straffesager

2. Denne Traktat berettiger under ingen omstændigheder en Part til at udøve straffemyndighed og udføre funktioner på den anden Parts territorium, som alene tilhører sidstnævntes myndigheder i henhold til dennes nationale lovgivning.

Artikel 4
Anden bistand

Denne Traktat har ingen betydning for eventuelle eksisterende forpligtelser, som Parterne måtte have over for hinanden, uanset om disse fremgår af andre aftaler, ordninger eller andet, ligesom Traktaten heller ikke forhindrer Parterne i at bistå hinanden i henhold til andre aftaler, ordninger eller andet.

Artikel 5
Central myndighed

1. Anmodninger om gensidig retshjælp i henhold til denne Traktat skal behandles af Parternes centrale myndigheder.
2. For de Forenede Arabiske Emirater er den centrale myndighed Justitsministeriet, og for Kongeriget Danmark er den centrale myndighed Rigsadvokaten.
3. En Part kan ændre sin centrale myndighed, i hvilket tilfælde den skal oplyse den anden Part om ændringen.

Artikel 6
Anmodninger

1. Anmodninger om retshjælp skal fremsættes skriftligt.
2. Anmodninger om retshjælp og øvrige henvendelser, der er omfattet af denne Traktat, skal fremsendes gennem de diplomatiske kanaler. I hastetilfælde og nødsituationer kan en anmodning fremsendes gennem den Internationale Kriminalpolitiorganisation (Interpol) eller gennem den centrale myndighed ved brug af en hurtigere kommunikationsform, herunder telefax eller e-mail, i hvilket tilfælde anmodningen skal bekræftes inden for tredive (30) dage ved fremsendelse af en formel anmodning gennem de diplomatiske kanaler.
3. Anmodninger om retshjælp skal indeholde:
   a. Navn på den kompetente myndighed, der udfører den efterforskning eller retsforfølgning, som anmodningen angår,
   b. Beskrivelse af formålet med anmodningen og karakteren af den ønskede retshjælp,
   c. Beskrivelse af den pågældende straffesag og nuværende status samt en redegørelse indeholdende et resumé af de relevante faktiske og retlige forhold, herunder strafferammen for den lovovertrædelse, som anmodningen angår,

d. Beskrivelse af bevismateriale, oplysninger eller øvrig bistand, der ønskes,

e. Årsagerne til og nærmere oplysninger om særlige procedurer eller krav, som den Begærende Part måtte ønske fulgt,

f. Angivelse af en eventuel frist for, hvornår anmodningen ønskes efterkommet,

g. Eventuelle særlige krav om fortrolighed samt en begrundelse herfor,

h. Eventuelle øvrige oplysninger eller forpligtelser, som måtte være nødvendige for at kunne udføre anmodningen i henhold til den Anmodede Parts nationale lovgivning eller i øvrigt.

4. Anmodninger om retshjælp kan endvidere i det omfang, at det er nødvendigt, indeholde følgende oplysninger:

a. Identitet, nationalitet og opholdssted for den eller de personer, der er genstand for den pågældende efterforskning eller straffesag,

b. Identitet og nationalitet på den eller de personer, fra hvilke der ønskes bevismateriale,

c. Identitet og nationalitet på en person, over for hvem der skal ske forkyndelse, den pågældendes relation til straffesagen samt forkyndelsesmåde,

d. Beskrivelse af, hvordan der skal ske optagelse af vidneudsagn eller forklaring,

e. Liste med spørgsmål til vidner,

f. Beskrivelse af dokumenter, sagsakter eller bevismateriale, der ønskes udleveret, samt en beskrivelse af, hvem der skal rettes henvendelse til for at få materialet udleveret, samt – hvor andet ikke er fastlagt – i hvilken form det skal udleveres, og hvordan dets ægthed skal bekræftes,

g. Angivelse af, om vidneudsagn eller forklaringer eventuelt skal være beedigede eller på tro og love,

h. Beskrivelse af den ejendom, det aktiv eller den genstand, som anmodningen angår, herunder hvor denne/dette befinder sig,

i. Eventuel retsafgørelse vedrørende den retshjælp, som anmodningen angår, samt en angivelse af, om afgørelsen er endelig,

j. Liste med navne på de personer, der skal have tilladelse til at være til stede ved udførelsen af anmodningen, og deres respektive roller,

k. Nærmere angivelse og beskrivelse af det sted, der skal ransages, og angivelse af de effekter, der skal beslaglægges eller konfiskeres,

l. Oplysning om godtgørelse og refusion af udgifter for personer, der anmodes om at give møde i den Begærende Part med henblik på bevisoptagelse.

5. Alle anmodninger og understøttende dokumentation skal vedlægges en oversættelse til den Anmodede Parts officielle sprog eller engelsk og skal være officielt underskrevet og stemplet af de relevante myndigheder.

Artikel 7

Yderligere oplysninger

Hvis den Anmodede Part ikke finder, at de oplysninger, der er indeholdt i anmodningen, er tilstrækkelige til at kunne udføre anmodningen, kan den Anmodede Part anmode om yderligere oplysninger. Den Begærende Part skal fremsende sådanne yderligere oplysninger, som den Anmodede Part måtte anse for nødvendige for at kunne efterkomme anmodningen.

Artikel 8

Afslagsgrunde

1. Der skal gives afslag på en anmodning om retshjælp, hvis:

   a. Den lovovertrædelse, som anmodningen angår, er af politisk karakter. I denne Traktat anses følgende lovovertrædelser ikke for at være politiske:

      i. angreb på en af Parternes præsident eller dennes stedfortræder eller regeringschef eller et medlem af dennes familie eller et medlem af Det Øverste Råd i staten de Forenede Arabiske Emirater eller et medlem af dennes familie,

      ii. Terrorhandlinger,

      iii. Øvrige lovovertrædelser, der ikke anses for at være politiske i henhold til en international traktat, konvention eller aftale, som den Anmodede Part har tiltrådt,

   b. Anmodningen alene vedrører en overtrædelse af militærlovgivningen,

   c. Anmodningen vedrører retsforfølgning af en person for en lovovertrædelse, for hvilken den pågældende er blevet endelig dømt, frifundet, benådet eller har afsonet straffen afsagt i den Anmodede Part eller et andet sted,

   d. Der er vægtige grunde til at antage, at anmodningen om retshjælp er fremsat med det formål at efterforske, retsforfølge eller straffe en person på baggrund af dennes race, køn, religion, nationalitet eller politiske overbevisning, eller at anmodningen om retshjælp vil medføre, at disse forhold kan forringe den pågældendes retsstilling,

e. Ydelsen af retshjælpen vil krænke den Anmodede Parts suverænitet, bringe sikkerheden i fare, forstyrre den offentlige ro og orden eller skade Partens andre væsentlige interesser.

2. Den Anmodede Part kan afslå en anmodning om retshjælp, hvis:
   a. Den påståede ulovlige handling eller undladelse, som anmodningen angår, ikke ville have udgjort en lovovertrædelse, hvis den havde fundet sted inden for den Anmodede Parts jurisdiktion,

   b. Anmodningen vedrører en lovovertrædelse, som er genstand for efterforskning eller retsforfølgning – eller der er afsagt endelig dom vedrørende den pågældende lovovertrædelse – i den Anmodede Part i henhold til dennes egen straffemyndighed,

   c. Det ville være i strid med den Anmodede Parts nationale lovgivning at efterkomme anmodningen.

3. Der kan ikke gives afslag på en anmodning om retshjælp alene med henvisning til bankhemmeligheden, hverken i forhold til banker eller andre finansielle institutioner, eller fordi lovovertrædelsen også anses for at vedrøre skattemæssige forhold.

4. Før den Anmodede Part giver afslag på en anmodning om retshjælp, skal Parten overveje, om retshjælpen kan ydes på visse betingelser.

5. Hvis den Begærende Part accepterer at modtage retshjælp på de vilkår og betingelser, der fastsættes efter artikel 8.4, skal Parten opfylde de pågældende vilkår og betingelser.

6. Hvis den Anmodede Part afslår anmodningen om retshjælp, skal Parten straks oplyse den Begærende Part om begrundelsen for dette.

Artikel 9

<u>Udførelse af anmodninger</u>

1. Anmodninger om retshjælp skal udføres omgående af den Anmodede Parts kompetente myndigheder i overensstemmelse med dennes lovgivning og – i det omfang dette er tilladt i henhold til lovgivningen – de anvisninger, der fremgår af anmodningen.

2. Forudsat at dette ikke strider mod Partens nationale lovgivning, kan den Anmodede Part give tilladelse til, at de i anmodningen anførte personer kan være til stede ved anmodningens udførelse. Til dette formål skal den Anmodede Part hurtigst muligt oplyse den Begærende Part om tid og sted for anmodningens udførelse. Personer med tilladelse til at overvære anmodningens udførelse kan

anmode den Anmodede Parts kompetente myndigheder om at overveje at give dem mulighed for at stille konkrete spørgsmål vedrørende retshjælpsprocedurerne.

3. Den Anmodede Part skal omgående underrette den Begærende Part om eventuelle forhold, som denne måtte få kendskab til, der sandsynligvis kan medføre, at anmodningens udførelse bliver væsentligt forsinket.

4. Den Anmodede Part kan udskyde anmodningens udførelse, hvis dens umiddelbare udførelse vil gribe forstyrrende ind i igangværende straffesager i den Anmodede Part. Den Anmodede Part kan endvidere udskyde udlevering af dokumenter, hvis sådanne dokumenter er nødvendige til brug for civilretlige sager i den Anmodede Part, i hvilket tilfælde den Anmodede Part på forespørgsel skal fremsende en bekræftet kopi af dokumenterne.

5. Den Anmodede Part skal inden udskydelse af en anmodnings udførelse overveje, om retshjælpen kan ydes på visse betingelser.

6. Hvis den Anmodede Part udskyder at yde retshjælp, skal Parten straks underrette den Begærende Part om begrundelsen for dette.

Artikel 10

Tilbagelevering af materiale til den Anmodede Part

Den Begærende Part skal ved påkrav fra den Anmodede Part tilbagelevere materiale, der er modtaget i henhold til denne Traktat, når dette ikke længere er nødvendigt til brug for den straffesag, som anmodningen angår.

Artikel 11

Fortrolighed og begrænsninger for brug

1. Den Anmodede Part skal efter bedste evne fortroligholde en anmodning om retshjælp, anmodningens indhold og understøttende dokumentation samt eventuelle handlinger, der foretages på baggrund af anmodningen. Hvis anmodningen ikke kan udføres uden at overtræde fortrolighedspligten, skal den Anmodede Part underrette den Begærende Part om dette før anmodningens udførelse, og den Begærende Part skal herefter oplyse, om den alligevel ønsker anmodningen udført.

2. Den Begærende Part skal efter bedste evne fortroligholde de oplysninger og det bevismateriale, der modtages fra den Anmodede Part, bortset fra i det omfang bevismaterialet og oplysningerne er nødvendige til brug for de straffesager, som anmodningen angår, og i øvrigt som tilladt af den Anmodede Part.

3. Den Begærende Part skal efter bedste evne sikre, at oplysningerne eller bevismaterialet beskyttes mod bortkomst, uvedkommende adgang, ændring, videregivelse eller misbrug.

4. Den Begærende Part må ikke uden forudgående samtykke fra den Anmodede Part bruge de modtagne oplysninger og det modtagne bevismateriale eller andet, der måtte udspringe heraf, til andre formål end dem, der fremgår af en anmodning.

Artikel 12

Forkyndelse af dokumenter

1. Den Anmodede Part skal udføre anmodninger om forkyndelse af dokumenter vedrørende en straffesag, i det omfang dette er tilladt i henhold til dens lovgivning.
2. En anmodning om forkyndelse, som forudsætter, at personer, herunder vidner, ofre, tiltalte, anklagede og sagkyndige, giver møde i den Begærende Part, skal oversendes til den Anmodede Part i rimelig tid inden den berammede mødedato.
3. Efter forkyndelsen skal den Anmodede Part til den Begærende Part fremsende en bekræftelse med bevis på forkyndelsen med underskrift eller stempel fra den myndighed, der har foretaget forkyndelsen, og med angivelse af dato, tid, sted og forkyndelsesmåde samt den person, som dokumenterne er afleveret til. Hvis der ikke er sket forkyndelse, skal den Anmodede Part omgående oplyse den Begærende Part om dette og om årsagerne til den manglende forkyndelse.
4. Hvis en person ikke formår at give møde i overensstemmelse med forkyndelsen, skal den pågældende ikke kunne idømmes en straf eller tvangsmæssig foranstaltning i henhold til den Begærende Parts eller den Anmodede Parts lovgivning.

Artikel 13

Optagelse af bevis eller forklaring fra personer

1. Den Anmodede Part skal i overensstemmelse med dens nationale lovgivning optage forklaring fra vidner, ofre, mistænkte og anklagede, sagkyndige eller andre personer og skal desuden fremskaffe sagsakter, dokumenter og andet bevismateriale, der er anført i anmodningen om retshjælp, og herefter fremsende disse til den Begærende Part.
2. En person, der skal optages bevis fra/afgive forklaring/afhøres i den Anmodede Part på baggrund af en anmodning efter denne artikel, kan nægte at udtale sig, hvor dette er tilladt i henhold til den Anmodede Parts eller den Begærende Parts lovgivning.
3. Hvis en person i den Anmodede Part hævder at have ret eller pligt til ikke at udtale sig i henhold til den Begærende Parts lovgivning, skal den Begærende Part på forespørgsel fremsende en erklæring om eksistensen af denne ret til den Anmodede Part. Medmindre andet kan dokumenteres, skal erklæringen være tilstrækkelig hvad angår de omhandlede forhold.
4. I denne artikel omfatter bevisoptagelse også dokumenter og andet materiale.

Artikel 14

Foranstaltninger i forbindelse med frihedsberøvede personers afgivelse af forklaring eller ydelse af bistand

1. Hvor der ikke er mulighed for at anvende videolink, kan en frihedsberøvet person i den Anmodede Part efter ønske fra den Begærende Part midlertidigt overføres til sidstnævnte med henblik på at afgive forklaring eller yde bistand i straffesager i den pågældende Part.

2. Den Anmodede Part skal kun overføre den frihedsberøvede person til den Begærende Part, hvis:

   a. Den pågældende frit giver samtykke til at blive overført,

   b. Den Begærende Part forpligter sig til at opfylde eventuelle betingelser, som den Anmodede Part måtte kræve vedrørende den pågældendes frihedsberøvelse eller sikkerhed,

   c. Det ikke griber forstyrrende ind i den igangværende efterforskning eller strafforfølgning i den Anmodede Part, i hvilken den pågældende skal deltage,

3. Hvor den Anmodede Part oplyser over for den Begærende Part, at det ikke længere er nødvendigt at opretholde den overgivnes frihedsberøvelse, skal den pågældende løslades og behandles som en person, der opholder sig i den Begærende Part i henhold til en anmodning om fremmøde.

4. Den Begærende Part skal tilbagelevere den overgivne frihedsberøvede person til den Anmodede Part senest tredive (30) dage efter datoen for den pågældendes fremmøde i den Begærende Part eller en eventuel anden periode, som Parterne måtte aftale.

5. Den periode, hvor den overgivne person har været frihedsberøvet i den Begærende Part, trækkes fra den idømte fængselsstraf i den Anmodede Part.

6. Hvis en frihedsberøvet person ikke ønsker at udtale sig eller bistå i en straffesag i den Begærende Part, skal denne ikke kunne idømmes en straf eller tvangsmæssig foranstaltning i henhold til den Begærende Parts eller den Anmodede Parts lovgivning.

Artikel 15

Andre personers afgivelse af forklaring eller ydelse af bistand

1. Den Begærende Part kan anmode om, at den Anmodede Part bistår med at indkalde en person, som ikke er en person, der er omfattet af denne Traktats artikel 14, til at afgive forklaring eller yde bistand i den Begærende Part. Den Begærende Part skal forpligte sig til at træffe tilfredsstillende foranstaltninger for at sikre den pågældendes sikkerhed.

2. Den Anmodede Part skal indkalde den pågældende og straks underrette den Begærende Part om den pågældendes svar. Hvis den pågældende accepterer indkaldelsen, skal den Anmodede Part tage alle nødvendige skridt, således at anmodningen kan udføres.

3. Hvis en person ikke ønsker at udtale sig eller yde bistand i henhold til denne artikel 15, skal den pågældende ikke kunne idømmes en straf eller tvangsmæssig foranstaltning i henhold til den Begærende Parts eller den Anmodede Parts lovgivning.

Artikel 16
Videolink

Parterne kan i henhold til denne Traktat aftale at anvende live video- eller tv-link eller andre egnede kommunikationsfaciliteter i overensstemmelse med begge Parters lovgivning og procedurer, hvis dette måtte være hensigtsmæssigt og i retfærdighedens interesse.

Artikel 17
Transit af frihedsberøvede personer

1. I det omfang dette er tilladt i henhold til Partens nationale lovgivning, kan en Part give tilladelse til, at en frihedsberøvet person, hvis fremmøde er ønsket af den anden Part, der anmoder om tilladelse til transit, føres igennem førstnævnte Parts territorium.

2. Den Part, hvis territorium den pågældende føres igennem, er – i det omfang dette er tilladt i henhold til dens nationale lovgivning – bemyndiget og forpligtet til at træffe de nødvendige foranstaltninger for at sikre, at frihedsberøvelsen opretholdes, så længe vedkommende befinder sig på Partens territorium.

Artikel 18
Specialitetsregel

1. Med forbehold for artikel 18.2, og hvor en person opholder sig i den Begærende Part på baggrund af en anmodning i henhold til denne Traktats artikel 14 og 15:

   a. kan den pågældende ikke tilbageholdes, retsforfølges eller gøres til genstand for indskrænkninger i sin personlige frihed i den Begærende Part for et strafbart forhold, som er begået forud for vedkommendes udrejse fra den Anmodede Part,

   b. kan der ikke uden den pågældendes samtykke stilles krav om, at vedkommende afgiver forklaring i en anden straffesag eller bistår en anden efterforskning end den straffesag, som anmodningen angår.

2. Artikel 18.1 finder ikke anvendelse, hvis den pågældende frit kan forlade den Begærende Part, men ikke har gjort dette inden for tredive (30) dage efter at have modtaget en officiel meddelelse om, at den pågældendes tilstedeværelse ikke længere

er påkrævet, eller hvis den pågældende har forladt den Begærende Part, men efterfølgende er vendt tilbage.

3. En person, som giver samtykke til at afgive forklaring i henhold til denne Traktats artikel 14 eller 15, kan ikke retsforfølges på baggrund af sin forklaring, medmindre der er afgivet falsk forklaring eller udvist foragt for retten.

Artikel 19

Fremsendelse af offentligt tilgængelige dokumenter og andre akter

1. Den Anmodede Part skal på forespørgsel fremsende kopi af offentligt tilgængelige dokumenter og akter til den Begærende Part.
2. Den Anmodede Part kan på forespørgsel og under iagttagelse af dens nationale lovgivning til den Begærende Part fremsende kopi af eventuelle dokumenter og akter i statslige myndigheders besiddelse, som ikke er offentligt tilgængelige.

Artikel 20

Ransagning og beslaglæggelse

1. I det omfang dette er tilladt i henhold til Partens nationale lovgivning, skal den Anmodede Part udføre anmodninger om ransagning og beslaglæggelse vedrørende en straffesag i den Begærende Part.
2. Den relevante myndighed i den Anmodede Part, som har udført en anmodning om ransagning og beslaglæggelse, skal oversende de pågældende oplysninger i den form, som den Begærende Part måtte ønske.
3. Den Anmodede Part skal oversende oplysninger, som den Begærende Part måtte udbede sig angående ransagningens resultat, stedet for beslaglæggelse, omstændighederne ved beslaglæggelsen og den efterfølgende opbevaring af det beslaglagte.
4. Den Begærende Part skal opfylde alle betingelser, som den Anmodede Part måtte kræve i relation til beslaglagt materiale, som oversendes til den Begærende Part.

Artikel 21

Udbytte fra strafbare forhold og herved anvendte genstande

1. Den Anmodede Part skal efter anmodning bestræbe sig på at fastslå, om et eventuelt udbytte fra strafbare forhold og/eller herved anvendte genstande befinder sig på dens område, og herefter underrette den Begærende Part om resultatet af sine undersøgelser. I anmodningen skal den Begærende Part oplyse den Anmodede Part om grundlaget for sin formodning om, at udbyttet og/eller genstandene befinder sig på den Anmodede Parts område.

2. Hvor der efter artikel 21.1 findes udbytte, der mistænkes at stamme fra et strafbart forhold og/eller herved anvendte genstande, skal den Anmodede Part iværksætte sådanne foranstaltninger, som er tilladt efter dens lovgivning, for at forhindre salg, overdragelse eller anden disposition over det pågældende udbytte og/eller de pågældende genstande, medens der afventes en endelig domstolsafgørelse i den Begærende Part vedrørende dette udbytte.

3. I det omfang dette er tilladt i henhold til Partens lovgivning, skal den Anmodede Part sørge for, at en endelig afgørelse om inddragelse eller konfiskation af udbytte fra et strafbart forhold og/eller herved anvendte genstande fra en domstol i den Begærende Part kan gennemføres.

4. I denne artikel skal eventuelle rettigheder tilhørende en tredjemand i god tro respekteres i henhold til den Anmodede Parts lovgivning. I tilfælde af krav fra tredjemand skal den Anmodede Part varetage den Begærende Parts interesser og søge at beholde udbyttet og/eller genstandene, indtil der foreligger en endelig afgørelse fra en kompetent domstol i den Begærende Part.

5. I det omfang dette er tilladt i henhold til den Anmodede Parts nationale lovgivning, skal den Anmodede Part tilbagelevere udbyttet og/eller genstandene i henhold til artikel 21.3 eller værdien heraf til den Begærende Part på vilkår, som den Anmodede Part skønner hensigtsmæssige.

6. I denne artikel skal udbytte forstås som alle midler, der direkte eller indirekte stammer fra eller er opnået ved begåelse af et strafbart forhold.

Artikel 22
Udgifter

1. Den Anmodede Part skal, medmindre andet fremgår af denne Traktat, træffe alle nødvendige foranstaltninger med henblik på at repræsentere den Begærende Part i alle sager, der udspringer af en anmodning om retshjælp, og også varetage den Begærende Parts interesser i øvrigt.

2. Den Anmodede Part skal afholde omkostningerne i forbindelse med opfyldelse af anmodningen om retshjælp, bortset fra at den Begærende Part skal afholde:

    1. rejse- og opholdsomkostninger og eventuelle andre former for godtgørelse til personer, der bistår i forbindelse med en anmodning i henhold til denne Traktats artikel 14 eller 15,

    2. gebyrer og udgifter til sagkyndige og oversættelse af dokumenter.

3. Hvis det er åbenlyst, at det vil være forbundet med ekstraordinære udgifter at udføre en anmodning, skal Parterne rådføre sig med hinanden med henblik på at beslutte, hvilke vilkår og betingelser der skal gælde for ydelsen af retshjælp.

Artikel 23

Forenelighed med andre traktater

Den retshjælp og de procedurer, der er anført i denne Traktat, skal ikke fritage Parterne for deres forpligtelser i henhold til andre gældende internationale traktater.

Artikel 24

Afgørelse af tvister

Eventuelle tvister, der måtte udspringe af denne Traktats fortolking, anvendelse eller implementering, løses gennem de diplomatiske kanaler, hvis de centrale myndigheder ikke kan nå til enighed.

Artikel 25

Ratificering, ikrafttræden, ændringer og ophør

1. Denne Traktat skal ratificeres, og der skal ske udveksling af ratifikationsdokumenterne.
2. Denne Traktat træder i kraft tredive (30) dage efter datoen for ratifikationsdokumenternes udveksling.
3. Denne Traktat kan ændres med samtykke fra begge Parter, og denne artikels bestemmelser finder anvendelse i denne henseende.
4. Denne Traktat kan til enhver tid opsiges skriftligt af en Part gennem de diplomatiske kanaler med seks (6) måneders varsel. Sager, der allerede er påbegyndt før opsigelsestidspunktet, vil dog fortsat være omfattet af denne Traktat indtil sagens afslutning.
5. Denne Traktat gælder for alle anmodninger, der fremsendes efter ikrafttrædelsesdatoen, også selv om de pågældende lovovertrædelser er begået før ikrafttrædelsesdatoen.

TIL BEKRÆFTELSE HERAF har undertegnede, som er behørigt bemyndigede af deres respektive regeringer, underskrevet denne Traktat i to eksemplarer på arabisk, dansk og engelsk, idet alle sprogversioner har samme gyldighed. I tilfælde af uoverensstemmelse i fortolkningen er den engelske version gældende.

UNDERTEGNET i Abu Dhabi den 17. marts 2022.

FOR
DE FORENEDE ARABISKE EMIRATER

FOR
KONGERIGET DANMARK